

خلال ورشة عمل نظمها فريق العمل بالبلدي لمناقشة المعوقات التي تواجه المناطق الصناعية

الصانع: اتفاق على المقترحات الخاصة بتعديلات لائحة المناطق الصناعية



اللواء يوسف الأنصاري ووفد الإطفاء المشارك في الورشة



فهد الصانع ومنصور الخرينج وحسين الخرافي ومحمد المعجل ومناج العجمي ومشعل الجويسري

مجلس الوزراء بشأن تغيير الأنشطة في المناطق الصناعية دون الرجوع للمجلس البلدي تعتبر مخالفة.

● فهد المعجل: لابد من ضرورة التخفيف من المناطق الصناعية في المناطق الجنوبية وتحويلها الى المنطقة الشمالية التي تبعد عن المناطق السكنية.

● فهد الصانع: تقرر عقد اجتماع في 24 أبريل المقبل لتقديم التوصيات من الجهات المعنية لدراسة الاشتراطات والمواصفات المقترحة الخاصة بأبنية المناطق الصناعية والمقدمة من الهيئة العامة للصناعة، على ان يتم رفع التوصيات النهائية الى اللجنة الفنية خلال شهرين.

● حسين الخرافي: لابد من فك التشابك للتخفيف من الدورة المستقبلية وان يكون منوطاً بهيئة الصناعة مخالفة المصانع.

● فهد الصانع: اطلب وضع منظور لفك التشابك بين الهيئة العامة للصناعة والبلدية.

● محمد القلاف: توحيد مسميات الأنشطة بين البلدية وهيئة الصناعة.

المعجل: عدم تقييد المصانع بارتفاعات محددة

المذكور: أعلى ارتفاع مبنى صناعي يصل إلى 20 متراً

القلاف: العمل على توحيد مسميات الأنشطة بين البلدية والصناعة

مناطق السكن الخاص، خاصة أن الحل السليم للصناعيين هو بإنشاء المناطق التي خصصها المجلس البلدي.

● كذلك هناك قرارات بتقلص مساحة المصانع من منطقتي صباح وميناء عبدالله ولكنهما مازالتا موجودتين دون تنفيذ.

● فائزة المذكور: ان اللائحة المقترحة تشمل المناطق الجديدة.

● اللواء يوسف الأنصاري: أعود لدراسة التوصيات وتحديد اختصاصات فريق العمل وجدول زمني ليتم بعدها مناقشة التوصيات.

● مدير إدارة الأنظمة الهندسية: م. عادل الإطرم قال ان هناك دراسات مازالتا ندرسها مثل نسب الارتفاعات إضافة الى تسكين العمال في المناطق الصناعية.

● مشعل الجويسري: نرفض وضع مناطق صناعية بالقرب من المناطق السكنية الجديدة.

● فهد الصانع: اطلب تزويد الفريق بالقرارات الصادرة من المجلس البلدي بتخصيص المناطق الصناعية.

● مانع العجمي: ان قرارات

● فائزة المذكور: البلدية مسؤولة عن التأخير في دراسة طلبات الشركات الصناعية.

● حسين الخرافي: نتمنى أن نتخلص من قضية سلامة الأشخاص للهروب وكذلك لإخراج الحرارة مع الدخان.

● فائزة المذكور: ان أعلى ارتفاع مبنى صناعي وصل الى 20 متراً.

● مانع العجمي: هل الاشتراطات التي وضعتها الهيئة العامة للصناعة توافقت مع الجهاز التنفيذي قسي البلدية؟، إضافة الى توافق مع الجهاز التنفيذي قسي البلدية؟، إضافة الى اشتراطات من المجلس البلدي من ضمنها نقل مصانع ميناء عبدالله للمنطقة الجديدة كذلك.

● وقال إن هناك صراعاً بين الجهات الحكومية، ولذلك قمنا بتشكيل اللجنة لعمل توافق بين هذه الجهات، وأدعو هيئة الصناعة الى الالتزام بقرارات المجلس البلدي ومن ضمنها نقل المصانع القريبة من

التعاون الخليجي.

كما أن الإدارة حريصة على دراسة أي مشروع يهم خطة التنمية، خاصة أن الفراغات المطلوبة في المباني لتأمين سلامة الأشخاص للهروب وكذلك لإخراج الحرارة مع الدخان.

● فهد الصانع: لا بد من فك التشابك الحاصل حالياً بين اللوائح السكنية والتجارية والصناعية.

● محمد المعجل: أتمنى عدم تقييد المصانع بعمل ارتفاعات بتعديلات لائحة المناطق الصناعية.

● مدير الإدارة العامة للإطفاء اللواء يوسف الأنصاري: ان الإدارة هي الخادم الرئيسي الذي يعمل من خطة التنمية واهتمامنا كبير بتعديل بعض اللوائح وتم اعتماد بعضها من قبل دول مجلس

الأعضاء: محمد المعجل وفهد الصانع ومنصور الخرينج وحسن كمال ومناج العجمي إضافة إلى ممثلي بعض الجهات الحكومية (الإدارة العامة للإطفاء والهيئة العامة للصناعة وغرفة التجارة واتحاد الصناعات الكويتية).

● مديرية إدارة القسائم الصناعية في هيئة الصناعة فائزة المذكور: نتمنى ان يتم التوصل الى ما يصبو اليه الجميع في تسهيل اجراءات العمل للصناعيين.

● رئيس اتحاد الصناعات الكويتية حسين الخرافي: ان الدورة المستقبلية طويلة في البلدية.

● فائزة المذكور: ان هيئة الصناعة والبلدية اتفقتا على بعض المقترحات الخاصة بتعديلات لائحة المناطق الصناعية.

● مدير الإدارة العامة للإطفاء اللواء يوسف الأنصاري: ان الإدارة هي الخادم الرئيسي الذي يعمل من خطة التنمية واهتمامنا كبير بتعديل بعض اللوائح وتم اعتماد بعضها من قبل دول مجلس

ضرورة وضع منظور لفك التشابك بين البلدي وهيئة الصناعة

العجمي: الالتزام بقرارات البلدي ونقل المصانع خارج المناطق السكنية

اتفق المشاركون في ورشة العمل الخاصة ببحث المعوقات التي تواجه المناطق الصناعية على ضرورة ايجاد لائحة بناء جديدة خاصة بالمناطق الصناعية.

وقال رئيس اللجنة الفنية فهد الصانع بعد الورشة التي شارك فيها العديد من الجهات من هيئة الصناعة والإدارة العامة للإطفاء والجهاز التنفيذي بالبلدية، انه سيتم الاحتفاظ بالجدول 4 من اللائحة مع اجراء بعض التعديلات إضافة الى استدعاء المسؤولين بالطيران المدني وتزويد اللجنة بجميع القرارات الخاصة بقطاع الصناعة الصادر من المجلس البلدي مع تحديد اجتماع آخر في الرابع والعشرين من الشهر المقبل لتقديم التوصيات من الجهات المعنية ودراسة الاشتراطات المقترحة لأبنية المناطق الصناعية.

وفيما يلي تفاصيل ورشة العمل:

● فهد الصانع: بناء على قرار المجلس البلدي بتشكيل فريق عمل للمناطق الصناعية من

الاشتراطات الخاصة بأبنية المناطق الصناعية البالغ عددها 10 مناطق 20 متراً الحد الأقصى لارتفاع البناء و100% نسبة بناء السرداب من مساحة القسيمة

2- الحد الأدنى لصافي ارتفاع الطابق الواحد هو المسافة من مستوى سطح البلاطة إلى مستوى سطح البلاطة للطابق الذي يليه.

3- الحد الأقصى لارتفاع تصويته السطح 1,50م.

رابعاً: الأدراج

تسري في شأنها الاشتراطات والمواصفات المنصوص عليها في البند خامساً من الجدول رقم (2).

خامساً: أدراج الأمان

تسري في شأنها الاشتراطات والمواصفات المنصوص عليها في البند سادساً من الجدول رقم 2.

سادساً: البروزات

تسري في شأنها الاشتراطات والمواصفات المنصوص عليها في البند سابعاً في الجدول رقم 2.

سابعاً: المنائر

يسمح بعمل المنائر طبقاً لمطلوبات وشروط الإدارة العامة للإطفاء.

ثامناً: أدراج السرداب

يجب ألا يقل عدد أدراج السرداب عن درجتين إذا كانت مساحته تتراوح بين 2م150 و2م1000 ويقام درج إضافي لكل 2م1000 أخرى ويجب أن يكون درج السرداب منفصلاً عن الأدراج الأخرى او حسب متطلبات وموافقة الإدارة العامة للإطفاء.

ملاحظة: يتم تطبيق هذه اللوائح والنظم على المباني والمنشآت الواقعة خارج المناطق الصناعية ويصدر لها ترخيص منشأة صناعية.

ث- تكون السندار من المواد الخفيفة (إنشاء معدني).

ج- لا تدخل هذه السندار ضمن النسبة المسموح بها للبناء، ثانياً: ارتداد الأبنية

يكون البناء على حدود الأرض المخصصة من جميع الجهات شرط توافر الوسائل اللازمة للوقاية من الحريق وحصره وعدم انتقاله.

ثالثاً: ارتفاعات الأبنية والطوابق:

أ- الحد الأقصى لصافي ارتفاع البناء 20م وتستثنى من ذلك الحالات التي تتطلب التوجيهات الصناعية فيها مراعاة مواصفات خاصة.

ب- يجوز إقامة الدرج مجاوراً الحد الأقصى لارتفاع البناء على الارتفاع على 3 أمتار بما فيه سطح بيت الدرج.

ت- الحد الأقصى لصافي ارتفاع السرداب 11م كما أن الحد الأقصى لارتفاع السرداب فوق متوسط منسوب مستوى حجر الرصيف لأكثر الشوارع ارتفاعاً 1,50م.

ث- يجوز عمل فروقات في ارتفاعات الأدوار حسب احتياج نوع الصناعة كما يجوز استغلال كامل المساحة من السرداب إلى مستوى السطح كمبنى واحد دون إقامة أدوار.

ج- تحسب ارتفاعات المباني والطوابق وفقاً للأسس الآتية:

1- الحد الأقصى لارتفاع المبنى هو المسافة بين متوسط منسوب مستوى حجر الرصيف لأكثر الشوارع ارتفاعاً إلى مستوى السطح ولا تدخل ضمنه تصويته السطح أو بيت الدرج أو مباني الممدات الميكانيكية وفي حالة عمل سرداب يحسب الحد الأقصى لارتفاع البناء بدءاً من سقف السرداب.

ج - يجوز استغلال السرداب حسب غرض التخصيص للقسيمة أو مخازن أو مواقف للسيارات.

2 - ارتداد الأبنية

أ - تصل نسبة البناء الى 100٪ من مساحة القسيمة بما يتماشى مع متطلبات الإدارة العامة للإطفاء.

ب - يجوز استغلال الدور الأرضي حسب غرض التخصيص للقسيمة أو مكاتب إدارية أو مخازن أو مواقف للسيارات.

3 - الميزانين:

أ - تصل نسبة البناء إلى 80٪ من مساحة القسيمة.

ب - يجوز استغلال الدور الميزانين حسب غرض التخصيص للقسيمة أو مكاتب إدارية أو مخازن.

ت - يجوز عمل مواقف سيارات سطحية بالميزانين، وذلك بالجزء المتبقي من سطح الطابق الأرضي كما يجوز عمل مظلات من المواد الخفيفة لتلك المواقف، شريطة استخدامها كمواقف للسيارات فقط.

ث- يجوز عمل مواقف سيارات سطحية بسقف الميزانين.

4- السندار:

يجوز إقامة السندار المفرغة للتخزين أو غرف تحكم وإدارة أو خدمات وفقاً للشروط الآتية:

أ- لا تزيد مساحة السندار على 50٪ من مساحة الطابق المقامة فيه.

ب- لا يزيد ارتفاع السندارة على 4م.

ت- يجب تخديم السندارة من داخل الطابق المقامة فيه ولا يسمح بتخديمها من الخارج.

قدمت الهيئة العامة للصناعة الدراسة الخاصة بالاشتراطات والمواصفات لأبنية المناطق الصناعية والبالغ عددها 10 مناطق.

وأوضحت الدراسة أن نسبة البناء للسرداب ستكون بواقع 100٪ من مساحة القسيمة، كما أن الحد الأقصى لارتفاع البناء 20 متراً.

وتضمنت الدراسة التالي:

المناطق الصناعية: هي المناطق التي يسمح بتوطين أنشطة صناعية بواسطة تراخيص صناعية تصدر من الهيئة العامة للصناعة.

المناطق الصناعية:

- 1 - منطقة الشعبية الصناعية (المنطقة الشرقية).
- 2 - منطقة الشعبية الصناعية (المنطقة الغربية).
- 3 - منطقة صباح الصناعية.
- 4 - منطقة أمغرة الصناعية.
- 5 - منطقة الصليبية الصناعية (المنطقة الأولى).
- 6 - منطقة الصليبية الصناعية (الخلاطات المركزية).
- 7 - منطقة الصليبية الصناعية (الخلط الجاهز/كبد).
- 8 - منطقة الشداية الصناعية.
- 9 - منطقة النعائم الصناعية.
- 10 - أي منطقة تتم إضافتها كمنطقة صناعية لاحقاً.

● أولاً: نسبة البناء:

- 1 - السرداب:
- أ - تكون نسبة البناء بواقع 100٪ من مساحة القسيمة.
- ب - يسمح بعمل أكثر من سرداب.

المنفوحى: بدء تجديد التراخيص الصحية والإعلانات إلكترونياً في أبريل

وقضاء مصالحهم بأقصى سرعة ممكنة.

من جانب آخر، أشاد الرئيس التنفيذي للشركة المتحدة لإدارة المرافق أحمد الكندري بالبرنامج الإلكتروني التي ستطلقه البلدية لتجديد التراخيص الصحية والإعلانات، حيث اطلع على التجربة الحية التي أجرتها البلدية لعملية التجديد والتي لاقت إشادة عارمة من أصحاب المحلات عند التشغيل التجريبي للبرنامج.

وقال الكندري إن البرنامج الإلكتروني سيوفر الجهد والوقت لأصحاب المحلات التجارية، مثنياً على جهود المسؤولين في البلدية لمكاملة معاملات البلدية ونسبها للإجراءات، والذي سيكون له الأثر الإيجابي لتحقيق النقلة النوعية على مستوى الكويت.

القادمة ستشهد إنجاز رخص البناء إلكترونياً بهدف رفع المعاناة عن المواطنين وتوفير جهودهم ووقاتهم وخدمتهم عبر البرامج الإلكترونية التي ستطلقها البلدية لتجديد التراخيص الصحية والإعلانات، وزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون البلدية عيسى الكندري.

من جهته، حرص مدير إدارة مركز نظم المعلومات م. طارق المدني على تعريف أصحاب المحلات بالألية المتبعة لطريقة استخدام البرنامج الإلكتروني من بداية إدخال البيانات حتى إصدار الترخيص آلياً، لافتاً إلى أن البلدية حريصة على تقديم أفضل خدماتها الإلكترونية ضمن حزمة من البرامج التي ستمتري النور قريباً من أجل خدمة المتعاملين مع جهاز البلدية آلياً وتوفير أوقاتهم

بالتطوير والمعلومات بالبلدية م. أحمد المنفوحى عن سعاده بنجاح التشغيل التجريبي للبرنامج الإلكتروني عند إدخال البيانات لعدد من التراخيص الصحية والإعلانات للمحلات التجارية وفعاليتها بصورة عالية لقراءته للمعلومات، لافتاً إلى أن التجربة ستشمل عدداً من المحلات الأخرى بالمجمعات بهدف تعريف أصحاب المحلات بعملية تجديد التراخيص الصحية والإعلانات دون حاجة العناء لمراجعة البلدية إلى جانب القضاء على المعاملات الورقية.

وأشار المنفوحى إلى أنه سيتم تدريب الموظفين على استخدام البرنامج من أجل سرعة إنجاز المعاملات وخدمة الجمهور بأقصى

في خطوة استباقية لتشغيل برنامج البلدية الإلكتروني لتجديد التراخيص الصحية والإعلانات آلياً خلال شهر أبريل المقبل، قامت بلدية الكويت بتجريب البرنامج الإلكتروني ميدانياً للتأكد من قراءته للمعلومات وتجديده للتراخيص على أرض الواقع وتطبيق التجربة عملياً، وذلك لعدد من المحلات في أحد المجمعات الكبرى بالسالمية بحضور نائب المدير العام للتطوير والمعلومات بالبلدية م. أحمد المنفوحى ومستشار وزير الدولة لشؤون البلدية د. إبراهيم ميرزا ومدير إدارة مركز نظم المعلومات م. طارق المدني والرئيس التنفيذي للشركة المتحدة لإدارة المرافق أحمد الكندري.

وأعرب مساعد المدير العام